علي عمر الصيغري

عين الصواب

■ عين الصواب تلك الخطوة التي أقدمت عليها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء مطلع الأسبوع الماضي، حين خاطبت من خلالها الأحزاب الممثلة في البرلمان لموافاتها بأسماء ممثليها في اللجان الأصلية والإشرافية والفرعية وفقاً للحصص والنسب المعتمدة لهذه الأحزاب في الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦م ليتمكنوا من مراجعة جداول الناخبين استعداداً وتهيئة لإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد ٢٧ أبريل ٢٠١١م.

فإلى وقت قريب كانت تساؤلات الناخبين والشارع السياسي تتمحور، قلقةً، حول إمكانية إجراء الانتخابات في وقتها المحدد من عدمها، في ظل التجاذب الذي كانت تدور رحاه بين تلك الأحزاب حول التئام شمل الحوار الوطني وقطبه المتمثل في «اتفاق فبراير»، واتسعت دوائر هذه التساؤلات عندما أعلنت الأحزاب توصلها إلى تشكيل لجنة مشتركة للإعداد والتهيئة للحوار القادم، من منطلق ما إذا كانت لجنة الإعداد للحوار واللجنة المصغرة المنبثقة منها ستسرع من التئام شمل الحوار كي لا يؤثر أي تأخير له في مجرى الإعداد والتهيئة للانتخابات البرلمانية، سيما وأنه لم يتبقَ على موعدها سوى بضعة أشهر.

وعليه فقد جاءت خطوة اللجنة العليا، التي إليها أشرنا، لتطمئن الناخبين والرأي العام المحلي والخارجي بأن قيادتنا السياسية حريصة على إجراء هذا الاستحقاق الديمقراطي في وقته المحدد، وفي ذات الوقت حريصة على السير بالحوار الوطني نحو غاياته المنشودة، وما على الأحزاب المعنية سوى التفهم لهذه الخطوة القانونية الدستورية التي أقدمت عليها اللجنة العليا وموافاتها بأسماء ممثليها في اللجان حسب الموعد الذي حددته وينتهي في يوم ٢١ اغسطس الجاري، إن صدقت نواياها- أي الأحزاب- فعلاً في الإيفاء بمسؤوليتها الدستورية تجاه الاستحقاق الوطني.

إننا نشد على أيدي أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، ونضم صوتنا إلى جانبها، ونتفق تماماً مع ما أكده الدكتور محمد السياني- رئيس قطاع الشئون الفنية فيها من أن خطوتها هذه عمل: «قانوني ودستوري بحت، وفي إطار الدستور والقانون الانتخابي النافذين، حتى تتم أية تعديلات دستورية وقانونية جديدة، وجميع الأحزاب تعلم مدى قانونية ما تقوم به اللجنة من أعمال تعد من باب الإلزام وليس الترفيه..».

قال النابغة الجعدي:
فلا خير في حلم إذا لم تكن له
بوادر تحمى صفوه أن يُكدرا

ali.s15@hatmail.com

معايير الولاء الوطني

■ لم يكن مبدأ الولاء الوطني مجرد شعار يردده الوطنيون المخلصون، ولكنه كان فكراً يتحرك على أرض الواقع، وعُرف الملتزمون به بعظيم السيرة وصدق السريرة ونقاء الضمير، وكان وفاؤهم لقدسية التراب اليمني أعظم شأناً في نفوسهم لا يقارنه في علو الشأن إلا إيمانهم بالله العظيم واستعدادهم المطلق للدفاع عن الدين والوطن، وكانوا في سلوكياتهم النموذج والقدوة في القول والفعل، وهؤلاء هم وحدهم الذين ينبغي أن يخلد التاريخ أسماءهم في أنصع صفحات المجد الوطني.

د/ علي مطهر العثربي

ولئن كنا قد أشرنا الى المعيارين الأول والثاني من معايير الولاء الوطني فإن الواجب يحتم علينا أن نشير الى المعيار الثالث المتعلق بالحفاظ على الوحدة الوطنية- والحديث عنه يطول- والمقصود بالحفاظ على الوحدة الوطنية هو النأي بها عن التعصب الطائفي أو السلالي أو القبلي أو الحزبي أو غيرها من التعصبات التي تمزق الوحدة الوطنية وتضر بمصلحة الوطن والمواطن، وإذا كان الميثاق الوطني قد شدد على أهمية إبعاد الوحدة الوطنية عن هذه المفاهيم الجاهلية، فإن ذلك دليل قاطع على أهمية الوعي والإدراك للأبعاد والدلالات الإنسانية لمفهوم الوحدة الوطنية.

لقد جاء القرآن الكريم مجسداً لمفهوم الوحدة الوطنية نابذاً للنزعات العرقية أو المذهبية، حيث قال تعالى في محكم التنزيل: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» صدق الله العظيم.. فإذا كان القرآن الكريم قد حدد معيار التفرقة والتمييز بين الناس بالتقوى فماذا يعني ذلك؟ وأين يكمن الخطر المهدد للوحدة الوطنية؟ وكيف يحاول الحاقدون خلخلتها وزرع الفتنة وشق الصف الوطني؟ وهل الدعوات المناطقية والقروية والفئوية والأسرية تندرج تحت هذا الخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية ويحدث إخلالاً بالولاء الوطني؟ وأين تكمن مخاطر الزلل في استخدام تلك المصطلحات الجاهلية، وكيف نحمي الأجيال والنشء منها؟

إنها جملة من التساؤلات التي نثيرها في حديثنا عن المعيار الثالث من معايير الولاء الوطني وسنوضح الإجابة على تلك التساؤلات بشيء من التفصيل، باعتبار الوحدة الوطنية الحصن الحصين الذي ينبغي أن نحميه ونصونه من الاختراقات الفكرية، ولأن واقع اليوم يعطي مؤشراً قوياً على استهداف الوحدة الوطنية، وأن الحاقدين على بلادنا- أرضاً وإنساناً- يعملون ليل نهار من أجل إضعاف الوحدة الوطنية وكسر وحدة الجبهة الداخلية ليمهدوا للعدو الخارجي الطريق ويعرضوا السيادة الوطنية للخطر الماحق.

إن الواجب المقدس يحتم على كل وطني غيور أن يقوم بواجب التوعية بأهمية الولاء الوطني ومعاييره لنحصن شبابنا ونعزز من وحدتهم الوطنية ولا نسمح بإثارة النعرات الجاهلية أياً كان شكلها أو نوعها أو اسمها، انطلاقاً من الحديث النبوي الشريف :«ليس منا من دعا إلى عصبية».. ذلك ما سنتناوله في الأعداد القادمة بإذن الله.□

الوطن وحوار العقل

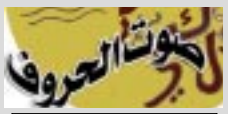

اقبال علي عبدالله

■ كانت الأنفاس محبوسة وكان القلق المخيف يسكن كل مواطن يمني وعربي شقيق وصديق.. الجميع كان ينتظر ماذا ومتى ستظهر الحكمة اليمانية ويتحاور العقل بعيداً عن المناكفات والمزايدات التي جعلت الجميع «الحاكم، والمعارضة» والقوى السياسية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني، في دوامة مرعبة خاصة والتحدي الاقتصادي يزداد تصعيداً ومؤشراً الى كارثة.

هذه الصورة التي قد تبدو للكثيرين بالسوادية ولا نقول مأساوية كانت تؤشر الى حقيقة يعرفها بل ويدركها مؤتمرنا الرائد - المؤتمر الشعبي العام - وهي حقيقة «كل الخلافات يمكن حلها بالحوار» ولعل كل من قرأ الميثاق الوطني للمؤتمر وبيان تأسيسه الاول في الرابع والعشرين من اغسطس عام ١٩٨٢م سيدرك اليوم المعنى والدلالات في اتساع صدر قيادة مؤتمرنا ممثلة بفخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر من كل المحاولات التي لا يمكن وصفها إلا بالطائشة من قبل بعض القوى السياسية بهدف خلق حالة من الاحتقان السياسي والاحتراب الاعلامي وكل أعمال وممارسات التشويه والمكايدات وهو ما أوقع الجميع في محنة شديدة الوطأة على كل النفوس دون استثناء.

إن تمسك المؤتمر الشعبي العام بنهجه وميثاقه الوطني الذي انطلق من معاناة الناس وحلمهم في وطن جديد موحد وآمن ومستقر ينعم كل أبنائه بالخير، قد برهن أن الحوار بين شركاء العمل السياسي من أجل مصلحة الوطن هو مبدأ، بل نهج ثابت في عمل ونشاط المؤتمر الشعبي العام رغم المباركة وكذا حرمان البلاد من الاستثمارات الوطنية والعربية والعالمية، ولا نريد الخوض أكثر في جملة هذه السلبيات الناتجة عن الاحتقان السياسي الذي عاشته البلاد خلال السنتين الماضيتين.. بل الأهم اليوم وقد استجاب العقل اليمني لمنطق الحكمة وجلس المؤتمر والمشترك وشركاؤهما إلى طاولة واحدة مدركين خطورة المرحلة والتحديات التي تواجهها البلاد وأبعاد ومرامي الاجندة الخارجية التي راهنت منذ اليوم الاول للوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م على فشل هذا الانجاز التاريخي اليمني العربي العظيم.

ولعل مؤامرة صيف ١٩٩٤م الفاشلة دليل على مرامي تلك الأجندة التي عادت اليوم في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية متناسية درس حرب صيف ١٩٩٤م وأن الوحدة أكبر من كل المشاريع والأجندة التآمرية.

إن كل أبناء شعبنا في الداخل والخارج ومعه أشقاؤه وأصدقاؤه يتطلعون الى حكماء وعقلاء اليمن في حوارهم المفتوح والشامل بأن يدركوا أن وطن الثاني والعشرين من مايو صار أكبر من الخلافات التي لا تبني ولا تخدم المواطنين.. وطناً ينتظر البدء في معركة التنمية ومسابقة الزمن الذي لن يتوقف إذا رفض طرف من الاطراف حوار العقل واللجوء الى حوار الطرشان أو العربة قبل الحصان، أو الحصان قبل العربة..!□

إدراكه بأن هناك بعض القوى السياسية من لا يريدون الحوار والجلوس إلى طاولة واحدة تحت سقف الثوابت الوطنية - الجمهورية والوحدة والديمقراطية - بل وكما دلت شواهد الأيام يسعون الى خلق الأزمات وزعزعة الأمن وتعكير المناخ الديمقراطي الذي ارتبط بقيام الوحدة

مؤتمر الحوار الوطني

■ «متطلبات الاصلاح القانوني»، هذا هو المحور الخامس من محاور المؤتمر ومقدم الورقة هو الدكتور محمد عبدالعزيز.. والذي يظهر من خلال العنوان بأن التشريع الانساني يظل قاصراً ويعتوره الكثير المشاكل التي تظهر عند التطبيق نتيجة للتطور، ولذلك فإن من الضروري متابعة إصلاح وتطوير هذا التشريع بما يتوافق ويتواكب مع ما يشهده العصر من تطورات على مختلف الصعد.

والذي لمسته خلال جلستي أعمال المؤتمر أن الورقة أوجدت حراكاً نظراً لجرأتها في طرحها لبعض المسائل مثل: المطالبة بجعل دية المرأة مساوية لدية الرجل في القتل والجراح وشبه العمد والخطأ وطلب مساواة المرأة ايضاً في العذر المخفف للقتل عندما تفاجئ الزوجة زوجها متلبساً بجريمة الزنا وغيرها من المسائل الفقهية التي طرحتها الورقة..» وسأخالف ما جرت عليه في السابق من إيراد بعض التوصيات التي ترد في خاتمة الورقة

أحمد محمد راجح

وذلك لما أعجبني ما ورد تحت عنوان «الآليات المقترحة لإصلاح وتطوير القانون الجنائي» والذي أورد خمس آليات هي:

- أن يكون الاصلاح والتطوير نتاج دراسات وبحوث علمية متخصصة ومتنوعة.
- أن تكون الدراسات معبرة عن مدارس قانونية مختلفة والتوجه نحو المدرسة الانجلو سكسونية للتخلص من رقابة المنهج اللاتيني المؤثر على التشريعين المصري واليمني.
- لزوم استطلاع رؤى وملاحظات الجهات المعنية بتطبيق القانون كالقضاء والنيابة عند إعداد القوانين أو تعديلها بالاضافة الى الحذف أو التعديل.

وأنا أضيف أنه يجب اشراك العلماء والفقهاء والقضاة وأساتذة القانون والمحامين وكل من له صلة بالموضوع عند إعداد القوانين أو تعديلها..

- أن يكون إصلاح وتطوير أي من القوانين وفقاً لآلية متماسكة تشمل مراجعة موازية لكافة القوانين العقابية المختلفة لضمان عدم التضارب.
- الاستئناس بعدد من التشريعات الجنائية المعاصرة والمتطورة.□

وحضرت الحكمة الغائبة

▷ أحمد مهدي سالم

■ الحوار مفردة جميلة.. شيّقة، ووسيلة اجتماعية مثلى، وأسلوب حضاري راقٍ.. يُلجأ إليه عند اشتداد التوتر وتعاظم المخاطر في أشد الأزمات، أو في أصغر المشاكل كونه يذيب جبال الجليد، ويخفف من الشحناء والتباغض ويجعل كل طرف يصغي للآخر، ويتفهم دوافع تمترسه وراء مواقفه وقناعاته، وبالتقاء الوجوه، وتلاقح الآراء، وإخصاب وجهات النظر، والوصول الى القواسم المشتركة، والإذابة التدريجية للعالق من الإشكالات.. تذوب مظاهر التنافر وتنتصر الآراء الوطنية والقيم الوحدوية التي تحافظ على مكاسب الوطن ومقدساته، ولا ضير من أي تنازل مادام يصب في مجرى مصلحة البلاد، وتجنيب العباد شرور الدمار والإفساد أو تكدس الجثث في كل جبل وكل واد.

التمادي في الشحناء وتكرار الاتهامات الهجومية المستفزة تُنبت الضغائن في نفوس الفطرة السليمة وتحولها الى سواد داكن، وقد قال الثعالبي: «الحقد صدأ القلوب، واللجاج سبب الحروب» واللجاج هو التمادي في الخصومة والفجور في الاتهامات لكن أرض الحكمة وبلاد الأمن والإيمان اكدت أن في تكوينها الاجتماعي عقولاً تفكر ونفوساً ملأى بالمحبة، وقلقة من انحدار الوطن الى منزلق خطير، فقدمت مصالحه على ما عداها، فجاء لقاء الطرفين الذي كان الجميع به متفائلين.. التقى الحزب الحاكم وتكتل المشترك في حوار جاد بعد قطيعة وشقاق، و يعولَ كثيراً على نتائج هذا الحوار الوطني البناء بما يساعد على إبعاد الأزمة، وشبح الاقتتال الاهلي، وإعاقة جهود التنمية، وإعادة الطمأنينة للاستثمار، وإيقاف تدهور الريال، وعدم الخوف على العيال وآم العيال.

وقد قيل: إن النية تسبق العمل وما من شك في أن التفاؤل يسود الجميع بالنتائج المرجوة من الحوار.. هم متفائلون بتوجهات الطرفين بعد بلوغها مقداراً عالياً من النضج السياسي، والوعي الوطني والإخلاص الوحدوي، نعم.. بعد أن عركتهما تجارب الحياة، وأرتهما خطورة المعطيات المعاصرة.

وليعلم الجميع أن الوطن فوق الجميع، وهو حزب كل الاحزاب.. لن ينال منه الحاقدون والأذناب وأن خطوطه الحمر لا تسمح بالتعدي؛ وإنْ تهيّأ سراب التجاوز لبعض الحاقدين فما هو إلاّ أضغاث أحلام كثيراً ما تصطدم بالمتربصين.

برقية إلى محافظ أبين:

- مظاهر الانفلات الامني في أبين التي كانت حقل تجريب أيام الماركسيين فأصبحت ساحة ترهيب في زمن الوحدويين، لابد أمامها من وقفة قوية تنزع مفاعيل التحريض والكراهية ضد أفراد المؤسسة الأمنية والعسكرية.

قبل الختام:

لايزال مسلسل الديزل، مستمراً في أبين الخير والعطاء في كثير من الأحايين، حيث تشاهد طوابير السيارات والمركبات أمام المحطات كما لو كان منظراً عادياً ومألوفاً؛ فهل من معالجة سريعة؟! نرجو ذلك.

آخر الكلام:

دعْ ما يريبُ وخُذْ فيما خُلِقْتَ لَهُ
لعلَّ قلبك بالإيمانِ ينتفعُ
إنّ الحياة لثوبٌ سوف نخلعهِ
وكلُّ ثوبٍ إذا ما رثَّ ينخلعُ

«محمود سامي البارودي»

زاوية حارة

فيصل الصوفي

تهريب.. من المخدرات إلى «الملاخيخ»!

■ شكا أحد المسؤولين من استمرار تهريب السلع ومختلف المواد الى البلاد.. وتهريبها لا يتم خفية ولا ليلاً ولا عبر انفاق شبيهة بأنفاق غزة.. بل عبر منافذ ومعابر برية وبحرية وجوية بما في ذلك المنافذ الجمركية.. ورغم ذلك يظل المهربون هاربين ومتهربين ولا يساءلون بل يستحي المسؤولون المعنيون من ذكر أسمائهم صراحة..

التهريب عادةً يرتبط بتوفير سلع أو مواد يحرم القانون السماح بتداولها في السوق كالمخدرات والخمور والمواد النووية مثلاً.. لكن المهربين عندنا يهربون كل شيء.. المخدرات والخمور والملابس والتمور والأدوية والأسلحة و«الملاخيخ» والفوط الحريمي والعصائر والأحذية والفناجين والصابون والسجائر والعسل والجنابي الصينية.. يعني..يهربون ما هو مسموح باستيراده بطرق قانونية ويهربون ما يحظر القانون استيراده، وبذلك يتساوى في الميزان مهرب المخدرات ومهرب «الملاخيخ» وكلهم في الجرم سواء.. وإذا كان مهربو المخدرات يلاحقون وتصادر وتتلف مهرباتهم، فالواجب أن يعامل مهربو الاحذية نفس المعاملة لأن التهريب يلحق ضرراً بمصالح الدولة وبمصالح المستوردين استيراداً قانونياً وبمصالح المنتجين المحليين، وايضاً بمصالح المستهلكين لأن معظم المواد المهربة تصل الى هنا لأنها غير صالحة ومطرودة من الأماكن التي تهرب منها.

والتهريب لا يقتصر على التهريب من الخارج الى الداخل، بل ايضاً من الداخل الى الخارج.. وكم شكت الحكومة من تهريب الديزل والمواد المدعومة والاطفال غير المدعومين من الحكومة.. والتهريب في الحالتين جرم، والمهربون هنا كالمهربين الى هناك في الإجرام.

المهم.. بعد كل هذه الشكوى، وبعد أن يعرف الجميع في الحكومة ضرر التهريب على الاقتصاد الوطني والصحة العامة .. وبعد أن يقال إن التهريب يتم عبر منافذ معروفة.. وبعد.. وبعد.. ماذا بقي؟

لا يُعقل ولا هو مقبول أن تشكو الحكومة من التهريب تماماً كما يشكو المواطن الذي ليس له حرس حدود ولا سلطة جمارك ولا.. ولا .. ولا..!!

التهريب آفة بل هو جريمة بنص قانون الجمارك وقوانين أخرى.. فلماذا نشكو من الجريمة وبيدنا كل هذه الاسلحة من قوانين ووسائل وأدوات؟

هل المهربون غير مقدور عليهم؟ هذا لا يُعقل.. فأين المشكلة إذاً؟

الدولة عندما قررت كبح جماح تجار السلاح فعلت ذلك في طرفة عين.. ومن ذا أكبر وأقوى من تاجر سلاح..فكيف تعجز عن مهرب قلبه أضعف من قلب اللص أو تعجز عن تغيير ومساءلة المتواطئين مع المهربين..؟ بالطبع هي ليست عاجزة لو أرادت .. لكن لماذا لا تريد ذلك؟!□

بوضوح

ابن النيل

فليكن الحوار.. رمضانياً

■ لشهر رمضان خصوصيته الربانية الخالصة، وقد أراده المولى عز وجل شهراً للتسامح والتكافل وفعل الخير، وليس للصوم والعبادة فحسب، بمعنى أنه أشبه مايكون باوكازيون سنوي يمنح جميعنا كامل الفرصة لتعويض ما فات، ولاستدراك أوجه القصور في دنيانا على نحو يرقى بسلوكنا الحياتي إلى مستوى ما تفرضه علينا تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف، خاصة في جانبها الاخلاقي.

ولعله من محاسن الصدف أن يشهد شهر رمضان لعامنا هذا فاتحة الحوار الوطني الجاد والمسئول بين المؤتمر الشعبي العام ومن معه، وأحزاب اللقاء المشترك ومن معها، سعياً لاحتواء ما بين الجانبين من خلافات أو اختلافات سياسية عارضة، وبحيث تبقى المصلحة الوطنية العليا فوق أية اعتبارات حزبية ضيقة ومحدودة.

ولعل في ذلك ما يمنحنا قدراً مستحقاً ومشروعاً من التفاؤل على أمل أن يتحلى أركان لجنة الحوار الوطني بشقيها- سلطة ومعارضة- بخلاصة مايبغي أن نتحلى به من أخلاقيات هذا الشهر الكريم، متجاوزين في ذلك كل الصغائر والمماحكات العقيمة، واضعين نصب أعينهم ماينتظره إنساننا اليمني من جميعهم، وقد طال أمد ما اعتراه من دواعي القلق والتوتر، بفعل ماترتب على خلافاتهم واختلافاتهم من منغصات حياتية.. أن الأوان لوضع حدٍ حاسم لها، دونما مواربة ودونما لجوء أيٍ من الطرفين الى افتعال ما جرت عليه العادة قبلها.. من حيث إشهاره هذه الذريعة أو تلك في مواجهة الآخر.

وليكن حوارنا الوطني هذا رمضانياً وبامتياز من حيث ضرورة الاصطفاف الحق في مواجهة أرباب الفتن والضغائن بين أبناء الوطن الواحد، وأصحاب الدعوات المشبوهة إياها.. ممن يبتغون العودة بنا إلى ما قبل الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، ومن ثم قطع الطريق أمام أية محاولة مغرضة للنيل من مكتسباتنا الوطنية والقومية ككل، فمن غير المقبول على وجه الاطلاق ان يساهم أيٌ منا - بالوعي أو باللاوعي- في تمكين هؤلاء المتربصين بكل عود أخضر بين ربوع أرضنا الطيبة من تحقيق مآربهم ومراميهم.. وكل عام ويمننا الحبيب بألف خير.□

عبدان دهيس

رمضان والجمعيات الخيرية..!!

■ مع حلول شهر رمضان الكريم، تنشط الجمعيات الخيرية، على نحو غير مسبوق، وما أكثر الجمعيات في هذه البلاد..!

إلاّ أن الملاحظ، أن بعضاً من تلك الجمعيات، وخاصة التي لها ارتباط بالأحزاب تنفق مساعداتها الخيرية إلى الأشخاص الذين لهم صلة بتلك الأحزاب، والمقربون منهم، وبهذا النحو يتحول نشاط مثل هذه الجمعيات من خيري وإنساني لوجه الله إلى نشاط حزبي منظم، لا يقل عن الدعاية الانتخابية المبكرة..

وللأسف الشديد.. أن القائمين على تلك الجمعيات لا يكترثون في مراجعة أنشطتها، أو حتى السؤال عن القنوات التي تذهب إليها مثل هذه المساعدات، هل للأسر الفقيرة والمحتاجين والمعوزين والأيتام..؟ أم أن المسألة.. سبق ترتيبها..؟

ليس عيباً أن يحصل المحتاجون على مساعدات الجمعيات الخيرية، ولكن العيب أن هذه المساعدات تخص ولا تعم.. فمتى يا ترى ستراجع تلك الجمعيات، أسلوب نشاطها، وتعاملها مع المحتاجين والمعوزين..؟!

نحن في شهر فضيل، شهر كريم، والسؤال عن المحتاج واليتيم والمعوز، تفرضه معاني هذا الشهر، التي لا تدخل فيها المحسوبية، ولا الحزبية، ولا الصداقات..!

أفيقوا أيها القائمون على شأن هذه الجمعيات.. ورمضان كريم..!□